المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

الاحتلال الاسرائيلي في مواجهة متطلبات الأمن الإنساني للفلسطينيين في ضوء حرب 2023-2025 (دراسة استكشافية)

د. ياسر أبو حامد
محاضر العلوم الأمنية في جامعة الاستقلال
البريد الالكتروني: yaser15hamed@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى تجاوز الاحتلال الإسرائيلي متطلبات الأمن الإنساني في ضوء حرب 2023-2025 على الفلسطينيين، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الوصفي التحليلي في العلوم القانونية كون الدراسة ذو بعدين إنساني وقانوني، وقسمت الدراسة إلى أربعة مباحث، وكشفت انتهاك منظم ومستمر لأبعاد الأمن الإنساني للفلسطينيين في مخالفة للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، وعن قصور في مواقف الدول الكبرى من الحرب، وخلصت الدراسة إلى طرح مقاربة تسهم في تحقيق الأمن الإنساني في فلسطين، بالتركيز على دور الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتمكين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والمؤسسات الدولية ذات الصلة من القيام بدورها الانساني، ودعم شبكات حقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات وتقديمها للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية والجنائية الدولية، وتفعيل العدالة الانتقالية والمسؤولية الجنائية الدولية لقادة الاحتلال الإسرائيلي بوصفهم متهمين من المحكمة الجنائية الدولية بانتهاكات خطيرة للالتزامات ذات العلاقة في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وأن يعاد بناء العلاقة بين المجتمع والحكومة الفلسطينية على أسس أبعاد الأمن الإنساني، كما قدمت الدراسة توصيات على المستوى الدولي، الإقليمي العربي والإسلامي، والفلسطيني المحلي.

الكلمات المفتاحية: الاحتلال الإسرائيلي، الأمن الإنساني، حرب 2023-2025، الفلسطينيين، دراسة استكشافية.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.844

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

The Israeli Occupation Confronting the Human Security Requirements of Palestinians in Light of the 2023-2025 War (An Exploratory Study)

Dr. Yasser Abu Hamed
Lecturer in Security Sciences at Al-Istiqlal University
Email: yaser15hamed@gmail.com

ABSTRACT

This study aimed to examine the extent to which the Israeli occupation has violated the requirements of human security for Palestinians during the 2023–2025 war. The descriptive-analytical method was employed, particularly within legal sciences, given the study's dual humanitarian and legal dimensions. The study was divided into four main sections and revealed systematic and ongoing violations of the dimensions of human security for Palestinians, in clear contravention of relevant international treaties and conventions. It also highlighted a significant shortfall in the positions of major world powers regarding the war.

The study proposed a comprehensive approach to enhancing human security in Palestine, with a focus on the role of the United Nations General Assembly, empowering Palestinian civil society institutions and relevant international organizations to fulfill their humanitarian roles, supporting human rights networks, documenting violations, and submitting them to the United Nations, the International Court of Justice, and the International Criminal Court. It further emphasized the activation of transitional justice mechanisms and international criminal responsibility for Israeli leaders, who are considered suspects by the ICC for serious violations of obligations related to the maintenance of international peace and security. Additionally, the study called for rebuilding the relationship between Palestinian society and the government based on the dimensions of human security.

The study concluded with a set of recommendations at the international, regional (Arab and Islamic), and local Palestinian levels.

Keywords: Israeli occupation, human security, 2023–2025 war, Palestinians, exploratory study.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.844

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

مقدمة:

منذ منتصف اكتوبر 2023 بدأ الاحتلال الاسرائيلي بحربه الشاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بعدما نفذت حركة حماس العملية العسكرية المعرفة اعلامياً بطوفان الأقصى، إذ أن هذه الحرب شكّلت منعطفاً جذريًا في العملية الإنسانية والسياسية ليس في فلسطين فقط إنما في المنطقة برمتها لا سيما منها التغول الإسرائيلي في الهجمة غير المسبوقة على الفلسطينيين مستهدف المباني المدنية بالقصف الحربي العنيف إذ برزت انتهاكات جسيمة حقوق الفلسطينيين، ما قاد ذلك إلى تدهور غير خطير في متطلبات الأمن الإنساني سيما وأن الادبيات الأمنية المعاصرة للمفهوم تجاوزت الأبعاد العسكرية التقليدية، لتشمل الحماية من الجوع، المرض، الفقر، الخوف، والكرامة الإنسانية التي انتهكها الاحتلال الاسرائيلي بسياساته وإجراءاته بتناقض مع ما أشار إليه تقرير التنمية البشرية لعام 1994 على الحق في الأمن الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، المجتمعي، والسياسي (خولة، أمل، 529: 2012)، وعليه تثار هناك جمله من التساؤلات حول مدى التزام الاحتلال الإسرائيلي بواجباته تجاه الفلسطينيين. وتنقسم الدراسة إلى أربعة مباحث، وصولاً إلى النتائج والتوصيات والخاتمة.

المبحث الأول
خلفية الدراسة إشكاليتها وأهدافها ومنهجيتها ومراجعة أدبيات سابقة، وموقع الدراسة من الدراسات السابقة

1,1. تمهيد: يتضمن المبحث الأول عرضاً لخلفية الدراسة، إشكاليتها وأهدافها وأهميتها ومنهجيتها ومراجعة أدبيات سابقة وموقع الدراسة من الدراسات السابقة؛ وذلك على النحو الاتي:

1,2. خلفية الدراسة: أثارت حرب الاحتلال الاسرائيلي على الفلسطينيين 2023-2025 مستوى غير مسبوق من الانتهاكات وفق تقارير أممية، وبالرغم من أن المظاهر المنددة والرافضة للحرب انتشرت في كل عواصم العالم، إلا أن الحرب ما زالت تحصد أرواح عشرات الآلاف من الفلسطينيين، واستمرارها يندرج في إطار استفزاز إنسانية الانسان وتجعله باحثاً عن بوابة للمشاركة في رفع الغطاء عنها، لما لها من آثار كارثية على متطلبات الامن الإنساني للفلسطينيين الذي هم بأمس الحاجة لتسليط الضوء على سياسات الاحتلال الاسرائيلي واجراءاته بالبحث والدراسة بغية الاسهام قدر التأثير في تبيان آثارها المدمرة على متطلبات الأمن الإنساني للفلسطينيين، وتجاوزها للمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات والتقاليد الأعراف الدولية.

1,3. إشكالية الدراسة: منذ قيام الاحتلال الاسرائيلي وانتهاكاته بحق الفلسطينيين مستمرة، وبالرغم من الانخراط الفلسطيني في التسوية السلمية، إلا أن الاحتلال الاسرائيلي افشالها عبر إجراءاته وسياساته التي تقوض فرص التسوية، وصولاً إلى الحرب الراهنة؛ إذ يثار الشك في تجاوز الاحتلال الإسرائيلي للمعاهدات والمواثيق والاعراف الدولية في هجمته العسكرية على الفلسطينيين، والأمر الذي فتح الباب على مصرعيه للنقاش حول تلك الحرب ومشروعيتها، وهنا يمكن للباحث تبويب المشكلة البحثية في التساؤل الرئيس الآتي: ما مدى تجاوز اسرائيل لمتطلبات الأمن الإنساني في ضوء حرب 2023-2025 على الفلسطينيين؟ وينبثق عن التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1.ما محتوى مفهوم وأبعاد الأمن الإنساني؟

2.كيف تطور النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي الذي قاد إلى الحرب الراهنة؟

3.ما مدى توافق سياسات الاحتلال الاسرائيلي واجراءاته خلال حرب 2023–2025 مع متطلبات الأمن الإنساني للفلسطينيين؟

4. ما مدى اعتبار حرب إسرائيل 2023-2025 تهديدًا للأمن الإنساني للفلسطينيين في ضوء القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان؟

1,4. أهداف الدراسة: ستحاول الدراسة تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف إلى محتوى مفهوم الأمن الإنساني وأبعاده.
2. التعرف إلى تطور النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي الذي قاد إلى حرب 2023-2025.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.844

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

3. كشف مدى توافق سياسات الاحتلال الإسرائيلي واجراءاته خلال حرب 2023–2025 مع متطلبات الأمن الإنساني للفلسطينيين من عدمها.
4. التعرف إلى مدى اعتبار حرب إسرائيل 2023-2025 تهديدا للأمن الإنساني للفلسطينيين في ضوء القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.
5. التوصل إلى نتائج وتوصيات تسهم في تحقيق الأمن الإنساني للفلسطينيين.

1,5. منهجية الدراسة: استخدم الباحث في دراسته المناهج الآتية.

1 . المنهج الوصفي التحليلي، تم استخدامه بوصفه يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويركز على وصفها وصفاً دقيقاً، وقد يُعبر عنها كيفاً أو كماً؛ حيث أن التعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، في حين أن التعبير الكمي فيقدمها من خلال الوصف الرقمي موضحاً مقدار هذه الظاهرة ومستوى ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

2 . المنهج الوصفي التحليلي في العلوم القانونية؛ حيث يقوم هذا المنهج بوصف وتحليل ظاهرة معينة من خلال طرح مجموعة من الأسئلة بهدف إيضاح العلاقات المشتركة لمكوناتها .

1,6. مراجعة أدبيات سابقة:

1. جاءت دراسة نصار (2023) بعنوان: **"تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية من الأمن القومي إلى الأمن الجماعي إلى الأمن الإنساني"**، هدفت الدراسة إلى تحديد استراتيجيات الأمن الإنساني، وقد وجد الدراسة أن مفهوم الأمن يرتبط ببقاء الوحدات الدولية واستقرارها، ويرتبط بشكل وثيق برخاء الشعوب ورفاهها. كما ركزت على استراتيجيات الأمن الإنساني ومسار تطور مفهوم الأمن في حقل العلاقات الدولية.
2. في حين تناولت دراسة رجب (2023)، **تطور مفهوم الأمن الإنساني وانعكاسه على دور مجلس الأمن الدولي**، تناولت التحول الهام الذي حصل في مسار الدراسات الأمنية من خلال الحوار النقدي لمفهوم الأمن في سياقه التقليدي الذي عمل على نقل مستوى التحليل من الدولة إلى الانسان، فبدأ يتشكل على المستوى الأكاديمي والرسمي مقاربة نظرية للأمن الإنساني في مقابل الأمن من المنظور التقليدي، وأكدت على أن التطورات الهائلة التي شهدها الكون لا سيما منها التي أفرزتها العولمة اضعفت المفهوم التقليدي للأمن في الدراسات الأمنية، وبدا هناك اتجاه عالمي يتعاظم حول تكريس مفهوم الأمن الإنساني من خلال منظمة الأمم المتحدة لحفظ الأمن والسلم الدوليين.
3. كما أن دراسة أبوبكر وبقولي (2023)، جاءت بعنوان **الأمن الإنساني – مقاربة معرفية** وتناولت مفهوم الأمن الإنساني؛ من حيث كونه من المواضيع الأكثر انتشاراً في أوساط الاكاديميين والسياسيين باعتباره الضامن للتنمية وأبعادها، بعد أن أخذ التركيز على أمن الدولة حيزاً من كبيراً في أوساط الباحثين من السياسيين والاكاديميين، وأضحى أن الانسان أكثر أهمية سيما بعد بروز تهديدات جديدة مثلت تحدياً لكل الفاعلين كالهجرة والفقر والارهاب والبيئة، كتحديات للأمن الإنساني
4. في حين أن دراسة بيدي (2022)، جاءت بعنوان **التهديدات الدولية واشكالية تحقيق الأمن الإنساني**، وذكرت أن الساحة الدولية شهدت انعطافه في ظهور الكثير من المتغيرات والتهديدات التي غيرت من مفاهيم العديد من المصطلحات ومنها الأمن، فلم يعد هذا المفهوم مستخدماً ببعده التقليدي المرتكز على تحقيق أمن الدولة؛ حيث أضحى الانسان شخصا مهما من أشخاص القانون الدولي، ومحوراً مهماً في تحقيق الأمن بكل أبعاده البيئية والصحية والاجتماعية والسياسية والشخصية؛ وأصبح الانسان يحظى على اهتمام دولي حماية ومسؤولية.
5. وتناولت صالح (2021)، دراسة **الأمن الإنساني في السياق العربي والدولي**، وخلصت الدراسة إلى وجود مخاوف تتهدد الأمن الإنساني في السياق العربي والدولي مرتبطة بالتوظيف السياسي للمفهوم. ومن ودعت إلى إعادة تناول مفهوم الأمن الإنساني من جانب الانظمة العربية دون أن يكون بالضرورة أداة للهيمنة والسيطرة والتدخل في الشؤون الداخلية.
6. أما دراسة النجار(2021)، كانت بعنون **الأمن الإنساني للأكاديميين في الأردن: دراسة ميدانية**، ركزت على الأمن الإنساني للأكاديميين في الأردن الذي تميز في نظامه التعليمي، بيد أنه يلحظ أن هناك تراجعاً في أداء هذا القطاع المؤثر في حياة المواطنين، وفي عملية التنمية برمتها؛ حيث أن بعض الخبراء والمتخصصين يشيرون إلى بعض جوانب الخلل في حياة الأكاديميين ما قاد إلى تراجع هذا القطاع، وجاءت هذه الدراسة الميدانية لتؤكد على ضرورة توفير الأمن الإنساني للأكاديميين.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.844

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

7. كما أن دراسة سالم وبن مساهل (2020)، تناولت **انعكاسات المهددات الراهنة للأمن الإنساني على الدول المغاربية: دراسة في تداعيات التهديد الوبائي كورونا**، سعت إلى التركيز على التهديدات الناشئة للأمن الإنساني كتهديد جائحة كورونا وتداعياتها شمال أفريقيا؛ كما تم التعريج على التهديدات الوبائية في دول المغرب العربي وصولا إلى جائحة كورونا، وتداعياتها على مستوى الحالة الاقتصادية أو الجيوسياسية، وبناء عليه تبين أن التهديدات الوبائية تعد من أهم مهددات الأمن الإنساني وتحديداً على أمن البشر والدول. (نسرين وآخرون،2020)

8. في حين أن دراسة فؤاد (2020)، تناولت **الأمن الإنساني المفهوم والعلاقات والابعاد**، قدمت نظرة شمولية حول مفهوم الأمن الإنساني، وفقاً لأبعاده المتعددة، بهدف الخروج من قيد التعريفات التقليدية التي كانت تركز على الابعاد العسكرية للأمن، باعتبار أن ابعاد الأمن الإنساني هي الأولى بالرعاية والاهتمام من وجهة نظر المهتمين بالشأن الأمني وواضعي السياسات الأمنية، وركزت على العلاقة التي تربط الأمن الإنساني بمفاهيم أخرى لحقوق الانسان باعتبار أن الأخيرة تجلي من تجليات الأمن الإنساني، وأنه حق أصيل لكل البشر، متمثلاً في ضمان الأمن والأمان كونه التزام راسخ ينبغي أن يولى الاهتمام الوافر من قبل الحكومات والدول وأن لا تألوا جهداً في توفير الأمن بأبعاد السياسية والاقتصادية والبيئية والصحية والمجتمعية لشعوبها.

9. تناولت دراسة يعقر (2020)، تحديات الامن الإنساني في ظل النظام لعالمي الجديد - دراسة مقارنة، احتياج الانسان للأمن في عالم اليوم الذي ينطوي على متغيرات متسارعة قانونية ومادية وروحية، سيما وأن أمن الانسان قديماً لم يحظى على اهتمام، وانما كان الاهتمام الفائق في دور رجال الشرطة بالمجتمع، في الوقت الذي أصبح يتميز به دور أجهزة انفاذ القانون يؤثر في نظام المجتمع الدولي؛ حيث اضحى الاهتمام بالأمن يعبر عن الاهتمام بمستقبل المجتمع الإنساني من خلال تحقيق التنمية في كافة مجالات المجتمع وقطاعاته..

1,7. موقع الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة:

1. تميزت الدراسة الراهنة عن الدراسات السابقة في حداثة موضوعها واشكاليتها.
2. تميزت الدراسة الراهنة بتناولها قضية عصفت بأبعاد الأمن الإنساني للفلسطينيين بفعل مخطط وبنية مسبقة من قبل الاحتلال الإسرائيلي.
3. تميزت الدراسة الراهنة من منهاجيتها البحثية، المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الوصفي التحليلي في العلوم القانونية.
4. تميزت الدراسة الراهنة بأن نتائجها سوف تقود إلى إجراء مزيد من الدراسات الأكثر تخصصاً في تناولها كل بُعد بشكل منفرد لكشف الضرر الذي لحق بحياة الفلسطينيين.

المبحث الثاني
الإطار النظري والمفاهيمي

2. تمهيد: يتضمن المبحث الثاني عرض الإطار النظري والمفاهيمي للأمن الإنساني؛ ومصطلحات الدراسة، من حيث التعريف والأبعاد والفرق بين الأمن القومي والأمن الإنساني، وعلاقة الأمن الإنساني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وذلك على النحو الآتي:

2,1. مفاهيم الدراسة

1. الأمن الإنساني، جاء تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994 ليضع أساساً لهذا المفهوم، مؤكدًا أن الأمن لا يعني فقط حماية الدولة من التهديدات الخارجية، بل يشمل حماية الإنسان من الجوع، المرض، الفقر، العنف، والاضطهاد (UNDP, 1994). في حين أن لجنة الأمن الإنساني رأت أن يهدف إلى درء المخاطر والتهديدات التي قد تواجههم، والمضي قدماً في إيجاد نظم سياسية، واجتماعية، وبيئية، صحية توفر للبشر مقومات البقاء وكسب العيش بكرامة دونما خوف أو تهديد (لجنة الأمن الإنساني،4 :2003). أما اللجنة الدولية المعنية في سيادة الدول أكدت أن الأمن الإنساني يعني احترام كرامة الناس وحرياتهم الأساسية ورفاهيتهم الاجتماعية والاقتصادية، حماية حقوق الانسان (اللجنة الدولية، 15: 2001). وفي الرسالة الموجهة من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام (A/57/ 303)، أكدت أن الأمن الإنساني يعني احترام كرامة الناس وحرياتهم الأساسية ورفاهيتهم الاجتماعية والاقتصادية، حماية حقوق الانسان (الأمم المتحدة، 15: 2002). فيما أشار تقرير للبرنامج الإنمائي لعام 2005 إلى السلامة من مخاطر مثل الجوع، والمرض، والقمع،

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.844

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

كما يشمل الحماية من الاضطرابات المفاجئة والضارة لحياة الناس اليومية التي تهدد نمط الحياة اليومي". (United Nations Development Programme, May 2005).

وقد عرفه كل من (Thomas & Wilkin) بأنه " بلوغ الإنسان لتلبية الحاجات المادية الأساسية التي تكفل الكرامة الإنسانية ومشاركته الفاعلة في حياة المجتمع بشكل كلى لا يتجزأ بدون تمايز ما بين الفئات في المجتمع (Peter Wilkin وCaroline Thomas). كما عرفه محبوب الحق يرى أنه يعني أمن الإنسان بدلاً من أمن الأرض، وأمن الأفراد بدل من أمن الأمم، والأمن خلال التنمية وليس من خلال الأسلحة وهو أمن الأفراد في كل مكان في منازلهم وفي وظائفهم (بيدي،1031: 2022). ويرى البعض أن الأمن الإنساني يشير إلى تحرر البشر من العوز والحاجة والكوارث الطبيعية والعيش في العشوائيات، وحمايتهم من الأوبئة والأمراض والفقر والعوز والتشرد،(Human Development Report, 23,2014) ، في حين يرى البعض أن الأمن الإنساني يشير إلى تحرر المجتمع من المخاطر والتهديدات السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، الأخلاقية، والفكرية، بما يحقق السلامة للمجتمع والسعادة لأفراده (رضا، 189: 2019)، كما أن الأمن الإنساني يسعى إلى وضع حد للتهديدات التي تحدق في المجتمع عبر إيجاد مجموعة من الآليات المبنية على إرادة وقوة المجتمع بهدف الحفاظ على أوضاعه الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية وجعلة قادر على البقاء والصمود في مواجهة التحديات والاخطار الناشئة (Gilder, 2021, PP.200-231).

وبناء على ورد أعلاه، وتماشياً مع أهداف الدراسة، يمكن تعريف الأمن الإنساني إجرائياً بأنه موضوع كلي وشامل يؤسس لبيئة قادره على مواجهة التهديدات والأخطار المحدقة بحياة الناس سواء داخلية كانت أم خارجية، بيئية، اجتماعية، سياسية، اقتصادية، صحية، شخصية، أو غذائية، بهدف بلوغهم لاحتياجاتهم دونما خوف أو تهديد.

2. الاحتلال الإسرائيلي، احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 وبذلك أصبحت فلسطين بكاملها تحت سيطرت الاحتلال الإسرائيلي بالكامل. وتماشياً مع أهداف الدراسة يمكن أن نُعرف الاحتلال الإسرائيلي إجرائياً بأنه سيطرة إسرائيل بفعل القوى الحربية على الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب عام 1967 التي يقطنهما ما يقارب 5,5 مليون فلسطيني وفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام2024 . (علا، 2024: www.pcbs.gov.ps/postar.aspx).

3. حرب إسرائيل 2023-2025، هو صدام مسلح بين الفصائل الفلسطينية من جهة وجيش الاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى، تم تسميته من الفصائل الفلسطينية " طوفان الأقصى" كما جاء في البيان الأول الذي ألقاه قائد الجناح العسكري في حماس محمد الضيف (ضيف 2023/10/7)، واسرائيلياً اطلق عليها مسمى السيوف الحديدية (7/10/2023ARABIC.NEWS.CN)، واجرائيا يمكن تعريف حرب الاحتلال الاسرائيلي 2023-2025 بأنها محطة من محطات النزاع الفلسطيني الإسرائيلي الدائر منذ ثمانية عقود من الزمن، والذي سيبقى مستمراً لطالما أن الشعب الفلسطيني لم يتحصل على حقوقه المشروعة والمقرة من قبل المنظمات الدولية والمتمثلة في انهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية.

4. **الفلسطينيين،** في القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2005 في الباب الأول منه، وفي المادة (1) يعرف فلسطين وشعبها وهدفها، بأن فلسطين جزء من الوطن العربي الكبير، والشعب العربي الفلسطيني جزء من الأمة العربية والوحدة العربية هدف يعمل الشعب الفلسطيني من أجل تحقيقه (القانون الأساسي المعدل للعام، 2005). واجرائياً يمكن تعرف الشعب الفلسطيني بأنه جزء أصيل لا يتجزأ من الأمة العربية، تجمعه معها روابط اللغة والدين والعادات والتقاليد والمصير المشترك.

2,2. أبعاد الأمن الإنساني: يشير مفهوم الأمن الإنساني مجموعه من الابعاد، وذلك على النحو الآتي:

1.البعد الاقتصادي، يهتم بشكل أساسي في إيجاد البيئة المناسبة القادر على الوفاء باحتياجات الناس، والحق في العمل، والحماية من العوز والفقر.

2. البعد الصحي، يهتم في ببيئة آمنة من الأوبئة والأمراض، والحصول على العلاج والأدوية، والوقاية الصحية المناسبة (نضال، 180-231: 2012).

3. البعد المجتمعي: يهتم في الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية والقومية، والانتماء الآمن إلى المجتمع (حموم، 70: 2004).

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.844

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

4.البعد الغذائي، يهتم في توافر الغذاء الكافي والصحي المستدام، والوصول إليه دون عقبات (حموم، سابق الذكر، 67)، وأشار تقرير التنمية البشرية لعام 2010 لموضوع الجوع ووصفه بأنه وحش برؤوس متعددة، مركزاً على تلازم موضعي الأمن الغذائي والأمن الصحي (يوسف، 9: 2016)

5. البعد البيئي، يهتم في درء المخاطر البيئة والوقاية منها سواء كانت بفعل البشر أو القدر والعيش في بيئة نظيفة وآمنة ومستدامة، فضلاً عن الاهتمام في الموارد الطبيعية وحمايتها من الانقراض والنضوب من الملوثات الناجمة عن التطور الصناعي (نوال، 18: 2011).

6. الأمن الشخصي: يهتم في حفظ حياة الانسان الشخصية ببيئة نظيفة، ومن حقه ألا يهمش أو يقصى وكل ما يمس بسلامته البدنية والعقلية، ووجوب احترام حقوق الانسان (حموم، 68 : 2004).

7. البعد السياسي، يهتم في تعظيم استقلالية الفرد وحريته في المشاركة السياسية مع حفظ حقوقه كمواطن يتمتع بالمواطنة - حقوق وواجبات - دون إكراه أو خرق لها (حموم،70: 2004).

2,3. الفرق بين الأمن القومي والأمن الإنساني، بينما يركز الأمن القومي على حماية الدولة ومؤسساتها من التهديدات الداخلية والخارجية، فإن الأمن الإنساني يركّز على الفرد باعتباره الوحدة الأساسية للأمن. وهذا التحول في التركيز يعكس الحاجة إلى نهج أكثر شمولية يأخذ في الاعتبار التهديدات غير العسكرية، مثل الفقر، والمرض، الأوبئة، الصحة، الغذاء، الاقتصاد.

2,4. علاقة الأمن الإنساني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان: بالرغم من أن مفهوم الأمن الإنساني أسهم في انبثاقه مجموعة من المحددات الراسخة في مجالات ذات العلاقة في القانون الدولي الإنساني (kanti Bajpai, 2002، إلا أن النقاش مازال دائراً حول محتوى المفهوم، ويمكن تناول العلاقة بين الامن الإنساني وحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني على النحو الاتي:

1.علاقة الأمن الإنساني في حقوق الانسان، خضعت العلاقة بين المفهومين إلى كثير من الجدل والنقاش على مستوى الدراسات الاكاديمية، والعاملين في حقل حقوق الانسان، ومرد الجدل والنقاش هو الرغبة في تأصيل مفهوم الأمن الإنساني نظرياً لجعله قاسماً مشتركاً للأمم المتحضرة وجعله مؤثراً في صنع السياسات والاستراتيجيات الدول في طريق إعلاء شأن الفرد وجعله وحدة تحليل رئيسة تسبق تجليات المفهوم التقليدي للأمن الذي ارتكز إلى الدولة كوحدة تحليل رئيسة، من هنا بدأ مفهوم الأمن الإنساني يطرح في أكثر من منصة على مستوى الدراسات الأمنية ومراكز البحوث المتخصصة في الشأن الأمني والاستراتيجي والمنظمات الدولية التي دعت إلى اعادة ترتيب سلم أولياتها في التدخل المباشر بالشأن الإنساني، لطالما أن المفهوم التقليدي للأمن بان عواره في تجربة الدول التي أرادت أن تتحرر من أرث الماضي الذي لم يجلب سوى مزيد من لأنظمة الشمولية والدكتاتورية التي أضاعت فرص النهوض بشعوبها ووضعها في مصاف الشعوب التي تتمتع بالرخاء والرفاهية، فأصبحت الضرورة ملحة من منظور التحضر بأن يكون هناك اجماعاً دولياً متضامناً في مواجهة المتطلبات الجديدة للفرد والمعبر عنها في تقرير التنمية البشرية لعام 1994، وفي الأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2030 في جعل الانسان أكثر رخاءً وسعادة وأن يتحصل على احتياجاته دونما خوف أو تهديد، وبذلك يتحصل على حقوقه المشمولة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ أن العلاقة بين الامن الإنساني وحقوق الإنساني تأخذ طابعاً إجرائياً بمعنى أن يكون هناك مفهوماً متفق عليه من دول العالم يعدُ أساساً يتم الاتكاء عليه في صنع السياسات العامة والاستراتيجيات الوطنية التي تعني بشكل في اسعاد الفرد ورفاهيته، وطابعاً قانونياً ملزماً لطالما أن تلك الحقوق منصوص عليها في اتفاقيات دولية يتوجب على الدولة الالتزام بها، وفي حال مخالفتها قد يستوجب مساءلة قانونية، فالعلاقة بين الأمن الإنساني وحقوق الانسان هي علاقة ترابطية في طريق عولمة مفهوم الأمن الإنساني وجعله بأبعاده السبع أساساً ودرعاً واقياً لحقوق الانسان. ويتبادر للمرء أن العلاقة المباشرة بين تلك الاتفاقيات وحقوق الانسان تظهر من حيث أن الأمن الإنساني وحقوق الانسان باعتبارهما وجهان لعملة واحده كونهما يؤكدان على تمتع الانسان بحقوقه وفقاً لأبعاد الأمن الإنساني، وبالرغم من ذلك، إلا أنه يوجد تمايز بينهما، فالإعلان العالمي لحقوق الانسان يعتبر وثيقة مؤصلة لحقوق الإنسان وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إذ جاء في ديباجته " إن الدول الأطراف في هذا العهد ترى أن الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة يشكل وفقا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، أساس الحرية والعدل والسلام في العالم. " (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) من

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.844

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

هنا يتبلور التمايز بين المفهومين، فمفهوم حقوق الانسان يشتمل على مجموعة من الحقوق المنبثقة عن الاتفاقات والاعلانات والعهود الدولية التي ينبغي الالتزام بها من الدول الموقعة عليها، ونلحظ أن مفهوم الأمن الإنساني إجرائياً يعيد ترتيب أولويات تلك الحقوق وفقاً لبروزه كحاجة في مناطق مختلفة من العالم، ففي الدول التي تسهم في التلوث البيئي نتيجة نشاطها الصناعي يصبح البعد البيئي أولوية في مواجهته بالإجراءات والسياسات التي تحد من تأثيره السلبي، كما أنه في الدول التي تنشب فيها صراعات داخلية أو حروب يصبح الأمن الصحي والغذائي ذا أولوية كما هو الحال الآن في حرب الاحتلال الإسرائيلي 2023-2025 على الفلسطينين؛ ما يجعل من ذلك أولويه في تجليات الأمن الإنساني للفلسطينيين. ومن جانب آخر ان الاتفاقيات وما ينبثق عنها من حقوق للإنسان توجد اطاراً قانونياً وتحدد الإجراءات القانونية التي يمكن القيام بها كالاستناد إلى اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948 التي استندت اليها جنوب افريقيا في الدعوة المنظورة أمام محكمة العدل الدولية باتهام الاحتلال الإسرائيلي في ممارسة الإبادة الجماعية بحق المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة في حرب 2023-2025 (https://www.hrw.org/ar/news/2024/01/10/)، وبالتالي يمكن القول أن الأمن الإنساني يمثل إطاراً وفضاءً أوسع من مفهوم حقوق الانسان، كون أن مفهوم حقوق الانسان ينحو باتجاه حقوقي اجرائي مؤكداً على ضرورة وجود تشريعات قانونية لحقوق محدده في نصوص قانونية يتوجب الالتزام بها في حال تشريعها، أما الأمن الإنساني متلازماً مع تقرير التنمية البشرية لعام 1994، الأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2030 يسير في اتجاه الإصلاح، وهنا ايضاً يحصل هناك ترتيب أولويات للإصلاح، فبعض الدول يتم التركيز على الإصلاح الاقتصادي كون هناك استشعار بأن الاقتصاد بحاجة إلى إصلاح في هياكله كي يتحقق بعد من أبعاد الأمن الإنساني ألا وهو البعد الاقتصادي الذي يشكل ركيزة أساسية لتحقيق أبعاد أخرى من ابعاد الأمن الإنساني كالأمن الغذائي والامن الصحي، ولعل الإصلاح لقطاعات ذات العلاقة بأبعاد الأمن الإنساني تحقيق تقدماً بحياة الناس علماً أن وجود الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان وحتى القوانين الوطنية أصبحت في معظم بلدان الجنوب لا يعني الالتزام بها (كريم، 1792: 2023)، وإنما ضرورة أن تشير إليها الدساتير أو القوانين الوطنية وما ينبثق عنها من لوائح تنفيذية تفسر القوانين، أو الانضمام إلى معاهدات دولية كي تأخذ الدولة شرعيتها في النظام الدولي، فالعلاقة بين الأمن الإنساني والقانون الدولي الإنساني تحكمها تجليات تكاملية، وكليهما يستهدفان المستوى المقبول من حقوق البشر في مجتمع تنعدم فيه الأخطار والتهديدات وقادر على تلبية الاحتياجات دون خوف أو عوز.

2. علاقة الأمن الإنساني في القانون الدولي الإنساني، فالعلاقة تأخذ الطابع القانوني، وتأخذ دلالات عولمة الأمن الإنساني من جملة المعاهدات، الاتفاقيات، الأعراف، المواثيق، والإعلانات المتفق عليها دولياً لتؤسس سلوكاً دولياً وبإراده حره ومدركة لعظم للتحديات والأخطار المتجددة التي تتعرض لها البشرية جمعاء، وهذا ويعبر عن جدلية العلاقة بين القانون الدولي الإنساني والأمن الإنساني الذي يستند إلى جملة من الاتفاقيات والعهود والاعلانات والمواثيق الدولية في بلورة الأولويات وجعله اطاراً شبه ملزماً للدول، من هذه المواثيق والاتفاقيات والاعلانات والعهود:

a. ميثاق الأمم المتحدة.
b. اتفاقية جينيف الرابعة لعام 1949.
c. الاعلان العالمي لحقوق الانسان.
d. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
e. اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948.

وأصبح الإشارة إلى حقوق الانسان في الدساتير والقوانين الوطنية ضرورة هامة كي تستطيع الدولة تندمج في النظام العالمي (Gerd, 12:2002)، وهذه المواثيق والاتفاقات والعهود مثلت عصارة تجربة البشرية لقرن ونيف من الزمان تكبدت خلالها ثمناً باهضاً في الحروب والصراعات ومنها حربين عالميتين ذهب ضحيتها الملايين من البشر وما زالت الصراعات قائمة في العديد من مناطق العالم، فشق مفهوم الأمن الانساني طريقه في خضم تغيرات متسارعة كمفهوم مدعوماً من الباحثين المتنورين والراغبين في مواجهة البعد التقليدي للأمن الذي يرتكز إلى القوة في بنية العلاقة بين الدولة والمجتمع (Alice, 763)، بدأ الاستخدام الفعلي لمفهوم الأمن الإنساني من قبل المنظمات الدولية والعديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ونفذت العديد من المبادرات السياسية وخلافها متخذين من أبعاده وتطبيقها ركيزة أساسية في صنع السياسات والاستراتيجيات لطالما تستهدف

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.844

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

الانسان وانصافه وبلوغ احتياجاته دونما خوف أو تهديد تماشياً مع الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة 2030، لتشكل مركباً لنجاة العالم وسبلاً لإنعاشه.
(https://www.ohchr.org/ar/sdgs/about-2030-agenda-sustainable-development)

2,4. محددات الأمن الإنساني في السياق الفلسطيني: إن الأمن الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة يصطدم بجملة من العقبات؛ ذلك على النحو الآتي:

أولاً. هيمنة الاحتلال الإسرائيلي: بدأت هيمنة الاحتلال تأخذ طابع الفصل العنصري عبر عزل الفلسطينين في تجمعات سكانية محاطة بالاستيطان من كل جانب، ومن أهم خصائص الإجراءات والسياسات الاسرائيلية ضم مزيد من الأراضي والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، وهنا سوف نتناول قضيتي المستعمرات، وجدار الضم والتوسع كنموذجين لهيمنة الاحتلال الاسرائيلي وكمؤشرات على هيمنته كمحدد للآمن الإنساني للفلسطينيين؛ وذلك على النحو الآتي:

a. المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية بلغ 151 مستوطنه، وبلغ عدد المستعمرين 745467 مستعمرا حتى نهاية عام 2022[1]. وهذا ما يشكل قيداً على أبعاد الأمن الإنساني للفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

b. جدار الضم والتوسع، تأثر بجدار الضم والتوسع 171 تجمعاً سكانياً فلسطينياً من بينها 149 دخل الجدار في أراضيها، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح أثر جدار الضم والتوسع، 8-7: 2008)

وبالإشارة إلى ما ذكر أعلاه بوصفة معيقاً لإمكانية تحقيق أبعاد الأمن الإنساني في السياق الفلسطيني، فإن على إسرائيل أن تراعي ذلك في سياساتها واجراءاتها التي ينبغي أن تنطبق مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ومنها اتفاقية جينيف الرابعة لعام 1949؛ حيث تناولت المـادة 3 من الاتفاقية أنه في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يطبق كحد أدنى الأحكام الآتية:

1.الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية.

2. الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله والتشويه والمعاملة القاسية، والتعذيب.

3. الاعتداء على الكرامة الشخصية.

4. إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلا قانونياً.

5. يجمع الجرحى والمرضى ويعتني بهم، فيخالف الاحتلال الاسرائيلي المادتين 16 و 17 اللتين تؤكدان على أن يعمل أطراف النزاع على إقرار ترتيبات محلية لنقل الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال والنساء النفاس من المناطق المحاصرة أو المطوقة، ولمرور رجال جميع الأديان، وأفراد الخدمات الطبية والمهمات الطبية إلى هذه المناطق. أما المـادة 18 فتنص لا يجوز بأي حال الهجوم على المستشفيات المدنية المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة والنساء النفاس، وعلى أطراف النزاع احترامها وحمايتها في جميع الأوقات (https://www.legal-tools.org/doc/3822e4/pdf)، كما جاء في المادة 1 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان " يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وفي المادة 3 " لكلّ فرد الحقُّ في الحياة والحرّية وفي الأمان على شخصه" . والمادة 5 أن " لا يجوز إخضاعُ أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطَّة بالكرامة". والمادة 9 " لا يجوز اعتقالُ أيّ إنسان أو حجزُه أو نفيُه تعسُّفًا".
(https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights

أما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فجاء المادة 1 أن " لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ". (http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html).

أما اتفاقية منع الإبادة الجماعية، فتنص المادة 2 " تعني الإبادة الجماعية أياً من الأفعال التالية، المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه: (a) قتل أعضاء من الجماعة، (b) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة، (c) إخضاع الجماعة عمداً لظروف

[1] - تمثل سلطة إدارية تتكون من مجموعة مستعمرات، وتقع هذه المجالس ل "يشع" وهو يمثل السلطة العليا للمستعمرين اليهود في الضفة الغربية.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.844

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً، (d) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة، (e) نقل أطفال من الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى. أما المادة الثالثة فتنص " يعاقب على الأفعال الآتية: (a) الإبادة الجماعية، (b) التآمر على ارتكاب الإبادة الجماعية، (c) التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية، (d) محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية، (e) الاشتراك في الإبادة الجماعية".
(https://www.ohchr.org/ar/instrumentsmechanisms/instruments/convention-prevention-and-punishment-crime-genocide)

فالاتفاقيات المذكورة لم توفر الحد الأدنى من شعور الفلسطينيين في الأمن الإنساني، فقوة الاحتلال تلحق الأذى البليغ في الفلسطينيين، ولا تحترم الاتفاقيات باعتبارها مؤسسة للإطار العام الذي تسهم في تشكيل مفهوم الأمن الإنساني الداعي إلى بلوغ الانسان لاحتياجاته دونما خوف أو تهديد، أما على مستوى اتفاقية جينيف الرابعة لعام 1949 والمواد المشار إليها أعلاه لم يلتزم الاحتلال الإسرائيلي بها ما سيتوضح لاحقاً في الدراسة. كما لم يلتزم الاحتلال في المواد ذات الصلة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان، أما على صعيد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الاحتلال يسيطر القوة المسلحة على ثروات الفلسطينيين ومواردهم الطبيعية، ويحدد عبر قوانينه العسكرية مستوى الاستفادة منها، ويقوض أمكانية التعاون الاقتصادي بين الفلسطينيين ومحيطهم العربي. (محسن، مرجع سابق،193: 2022)

ثانياً. ضعف آليات الرقابة الدولية الفاعلة، يمكن أن نوجز أهم أسبابها في الاتي:

a. تلقي الاحتلال الإسرائيلي دعماً سياسياً من دول الغرب وتحديداً من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن؛ حيث استخدمت الولايات المتحدة حق النقض الفيتو 49 استخداماً ضد قرارات مجلس الأمن متعلقة بإسرائيل (https://qudsn.co/post/207699).

b. التعامل مع القانون الدولي من منطلق سياسي؛ يتم التعامل بازدواجية مع القانون الدولي، فبينما يتم تطبيقه دول، يتم التغاضي عن دول أخرى عندما تكون مدعومة من دول عظمي طبقاً لحالة الاحتلال الإسرائيلي.

c. الإفلات من المحاسبة الدولية، بعض المؤسسات الدولية كمجلس الأمن الدولي، ومحكمة العدل الدولية، والجنائية الدولية، تمارس عليهما ضغوطات هائلة سياسية وقانونية من الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يضعف من قدرتهما في محاسبة الاحتلال الإسرائيلي عن إجراءاته وسياساته بحق الفلسطينيين.

d. انحياز اللوبيات السياسية والإعلامية والمالية للجماعات المؤيدة لإسرائيل في معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثالث
تطورات ما قبل 2023 والخلفيات السياسية والعسكرية لحرب 2023-2025، والدور الإقليمي والدولي

3. تمهيد: سيتناول المبحث الثالث تطورات ما قبل حرب 2023-2025، والخلفيات السياسية والعسكرية، والدور الإقليمي والدولي، وذلك على النحو الاتي:

3,1. تطورات ما قبل عام 2023، إن التطورات السياسية التي شهدتها القضية الفلسطينية والتي كانت من الأسباب التي أدت إلى نشوب حرب الاحتلال الإسرائيلي 2023-2025 على الفلسطينيين، تتمثل في الآتي:

1. هبة القدس 2021؛ اندلعت مواجهات واسعة إثر محاولات تهجير سكان حي الشيخ جراح. (التقرير الاستراتيجي، 228-240: 2021)
2. تشكيل حكومة إسرائيلية متطرفة أواخر 2022. (التقرير الاستراتيجي، 277: 2022).
3. تصاعد الاعتداءات على المسجد الأقصى. (التقرير الاستراتيجي، 151: 2022).

3,2. الخلفيات السياسية والعسكرية لحرب 2023-2025، اندلعت حرب الاحتلال الاسرائيلي على الفلسطينيين في سياق سياسي وعسكري معقد، تراكمت فيه مؤشرات التصعيد نتيجة لتحولات داخلية وإقليمية ودولية، تُعد الأكثر خطورة منذ سنوات، ويمكن تلخيص خلفياتها في المحاور الآتية:

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.844

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

a. الخلفيات السياسية:

1. تراجع اليمين الإسرائيلي عن استحقاقات التسوية السلمية في عهد حكومة إسرائيلية الأشد طرفاً في تاريخ الحكومات الإسرائيلية.
2. جمود في التسوية السلمية.
3. بدء التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي من قبل العديد من الدول العربية.
4. الحصار المستمر على قطاع غزة منذ عام 2007.

b. الخلفيات العسكرية:

1. تصاعد وتيرة عدوان الاحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية.
2. تصاعد اقتحامات شرطة الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين للمسجد الأقصى.
3. تصاعد مستوى تسلح الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة.
4. تآكل الردع والفشل الأمني للاحتلال الإسرائيلي.

المبحث الرابع
واقع حرب الاحتلال الإسرائيلي 2023–2025 وأثرها على الأمن الإنساني للفلسطينيين

4. تمهيد: سيتناول المبحث الرابع أثر حرب الاحتلال الإسرائيلي 2023–2025على الأمن الإنساني للفلسطينيين، والأوضاع الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية خلال الحرب، وحالات استهداف المدنيين، وذلك على النحو الآتي:

4,1. حرب الاحتلال الإسرائيلي 2023–2025 وأثرها على الأمن الإنساني للفلسطينيين

بدأت حرب الاحتلال الإسرائيلي في 7 أكتوبر 2023، عقب تصعيد مفاجئ بين الفصائل الفلسطينية وجيش الاحتلال الإسرائيلي. ويمكن تناول أثرها على الأمن الإنساني للفلسطينيين في الآتي:

1. تغول إسرائيلي في انتهاك الحقوق الأساسية للفلسطينيين.
2. تدمير القطاع الصحي، القصف المستمر وحصار المستشفيات واقتحامها قاد إلى شلل كامل في القطاع الصحي.
3. النزوح الداخلي وعدم وجود مأوى مناسب.
4. فقدان الحماية والرقابة الدولية.

4,2. التقديرات الأممية والحقوقية: أشارت الأمم المتحدة في تقريرها حول: آثار الحرب أعاقت التنمية في غزة بما يصل إلى 69 عاماً بتاريخ 2024/10/22، إلى أن معدل الفقر في الأراضي المحتلة ارتفع إلى 74,3% عام 2024، ما أثر بشكل مباشر على 4,1 مليون فلسطيني، وتوقع انكماشاً للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 35,1% في عام 2024، مع ارتفاع معدل البطالة إلى 49,9% (https://www.undp.org/press-releases/new-un-report-impacts-war-have-set-back-development-gaza-much-69-years).

أما هيومن رايتس وتش أشارت في تقريرها إسرائيل وفلسطين: أحداث 2024، أن جيش الاحتلال الإسرائيلي واصل تجهير وقتل وتجويع المدنيين الفلسطينيين، وحتى نهاية كانون الثاني 2024 قتل 44000 الف فلسطين، وأصاب 104 الآلف، كما أن كل سكان غزة تعرضوا للتهجير أكثر من مرة، وتعرض أكثر من 78% من المؤسسات التعليمية إلى التدمير، وقتل 10000طالب، و44 موظفا من قطاع التعليم، وأن 84% من القطاع الصحي دمر ما ينذر بحرمان 50 الف امرأة حامل من الرعاية الصحية، وارتفعت نسبة الإجهاض إلى 300% في غزة، كما حرم المدنيين من الماء لعدة اشهر، ومنع 83% من المساعدات الغذائية من دخول غزة، كما هاجم الجيش مواقع معروفه لديه لعمال الإغاثة قتلت منهم 318، كما أن منظمة الصحة العالمية: حذرت من انهيار القطاع الصحي بالكامل مع وصول الوضع إلى مستوى الكارثة-(https://www.hrw.org/ar/world-report/2025/country-chapters/israel-and-palestine)، في حين أن منظمة العفو الدولية وعلى لسان Agnes Calamar الأمينة العامة للمنظمة أفادت أن توثيقات المنظمة تشير إلى أن الاحتلال الإسرائيلي ارتكبت أفعالاً تحظرها اتفاقية منع الإبادة الجماعية بقصد تدمير قطاع غزة، وتم قتل المدنيين العزل، وإلحاق الضرر بهم نفسياً وبدنياً.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.844

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

(https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/12/amnesty-international-concludes-israel-is-committing-genocide-against-palestinians-in-gaza)

4,3. النتائج العامة للوضع الإنساني: ارتفعت نسب الفقر، البطالة، وانعدام الأمن الغذائي إلى مستويات تاريخية، وأشار عبد الله الدردري مدير المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تراجع حاد في التنمية البشرية في فلسطين بتاريخ 2024/5/2 ارتفع معدل الفقر في فلسطين إلى 58,4%، وهذا يؤثر بشكل مباشر على 1,74 مليون فرد ويدفعهم إلى الفقر المدقع، كما يستمر انخفاض الناتج المحلي بشكل سريع بنسبة 26,9% اي بخسارة 7,1 مليار دولار من القيمة المقدرة في العام 2023، وباستمرار الحرب سيرتفع معدل الفقر ليصل إلى مستوى 60,7%، وسيستمر انخفاض الناتج المحلي ليصل إلى 29% بخسائر مالية تقدر 7,6 مليار دولار. (https://news.un.org/ar/story/2024/05/1130561)

4,5. الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية خلال الحرب: تميزت هذه الحرب بحدة غير مسبوقة من حيث حجم الدمار وعدد الضحايا المدنيين، ويمكن الإشارة إلى ذلك كالتالي:

a. قطاع التعليم، أعلنت الأونروا أن 70% من مدارسها تعرضت للاعتداء من قبل الجيش الإسرائيلي بشكل متكرر وبعض مدارسها تدمر تدميراً نهائياً، وأن 95% مدارسها تستخدم مراكز للإيواء، ففي شهر 2024/7 إنموذجاً نفذ جيش (https://www.unrwa.org/ar/newsroom/photos/) للإيواء 21 قصفاً للمدارس التي استخدمت مراكز إيواء وتم قتل 270 شخصاً، وكان من بين الضحايا نساء وأطفال ومسنون وغيرهم من المدنيين. (https://www.unrwa.org/ar/resources/reports/)

b. قطاع المساعدات الإنسانية، لم يدخل قطاع غزة منذ 2025/4/2 أي من المساعدات الإنسانية بفعل الحصار المشدد، وأشار Dr. Rick Peppercorn ممثل منظمة الصحة العالمية في فلسطين واصفاً الحال في غزة أن نحو7% من الفلسطينيين في القطاع جرحوا منذ أكتوبر 2023، فضلاً عن أن 25% من الجرحى البالغ عددهم بـ 105 آلاف، يعانون من جراح غيرت حياتهم مسار حياتهم. (https://news.un.org/ar/story/2025/01/1137941)

c. قطاع المياه، أوضح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه في بيان مشترك أن 85% من منشآت المياه والصرف الصحي في قطاع غزة تعرضت لأضرار بليغة إما بفعل القصف أو عدم وجود صيانة دورية وقطع غيار ما تسبب في انخفاض حاد في مستوى استخراج المياه الجوفية بنسبة 85%، وأن كميات المياه تتناقص إلى ما معدلة 35% عما كانت عليه قبل الحرب، أما في الضفة الغربية، فإن تدمير البنية التحتية بسبب الاقتحامات العسكرية واستخدام الجارفات العملاقة في تدمير الشوارع والازقة في المدن والمخيمات، ما فاقم الوضع المائي وأصبح النازحون الذين دمر الاحتلال منازلهم بحاجة ماسة لمصادر مائية، علماً أن 39% من مصادر المياه الفلسطينية يتم ابتياعها من الشركات الإسرائيلية، والتي تمثل 60% من الاحتياج المنزلي للسكان. () https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5947

d. النزوح القسري وفقدان الأمن المجتمعي سببه كان اجبار الفلسطينيين على النزوح القسري بفعل التهديدات التي يطلقها جيش الاحتلال تسبب في نزوح الفلسطينيين من شمال ووسط غزة إلى الجنوب، وبلغ عدد الفلسطينيين المقيمين في مدنية رفح حتى تاريخ 2024/4/22 قرابة 1,1 مليون نسمة على مساحة لا تتجاوز 63,1كم2؛ حيث قدر أن كثافة السكان قبل النزوح في رفح ما نسبته 4360 انساناً لكل 1كم2، لتصل إلى 17500 انسان لكل 1كم2 بعد نزوح سكان شمال ووسط القطاع إليها، وهذا ما شكل أزمة حقيقية في تلبية الاحتياجات اليومية للمواطنين من مأكل ومشرب ومأوى.

(https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5747)

4,6. نحو مقاربة تسهم في تحقيق الأمن الإنساني للفلسطينيين، يمكن طرح فكرة مقاربة شاملة تسهم في تحقيق الأمن الإنساني في فلسطين ترتكز على القوى الفاعلية والمؤثرة على الاصعدة كافة، المحلية، الإقليمية، والدولية وتدمج بين المسارات القانونية، السياسية، والمجتمعية، وذلك على النحو الاتي:

1 . التركيز على دور الجمعية العامة للأمم المتحدة، والدعوة إلى تتخذ الجمعية العامة قرارات تفرض تدابير ملزمة للاحتلال الإسرائيلي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.844

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

2 . تمكين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والمؤسسات الدولية ذات الصلة من ودعم شبكات حقوق الإنسان في توثيق الانتهاكات وتقديمها لمحكمة العدل الدولية والجنائية الدولية، وتفعيل المقاطعة والشبكات النشطة بها مثل (BDS).

3 . تفعيل العدالة الانتقالية المعبرة عن تشكيل لجنة حقوقية مستقلة للتحقيق في الانتهاكات المستمرة من قبل الاحتلال الاسرائيلي، والملاحقة القضائية للمتهمين بارتكابها سيما وأنها اتخذت بشكل ارادي وبإدارة حكومية إسرائيلية اتجهت إلى احداث الأفعال الاجرامية، فضلاً عن تفعيل المسؤولية الجنائية الدولية لقادة الاحتلال الإسرائيلي بوصفهم متهمين من المحكمة الجنائية الدولية بانتهاكات خطيرة للالتزامات ذات العلاقة في حفظ الأمن والسلم الدوليين كالتزام تحريم العدوان.

4 . أن يعاد بناء العلاقة بين المجتمع والسلطة الوطنية الفلسطينية على أسس أبعاد الأمن الإنساني، ما يتطلب أن يكون الأمن الإنساني اطاراً مرجعياً لرسم السياسات العامة والاستراتيجيات الوطنية، وليس فقط خلفية لاتهام الاحتلال بممارسة الانتهاكات بحق الفلسطينيين.

5 . الاسهام فلسطينياً وعربياً اسلامياً في إيجاد استراتيجية دولية لحماية الفلسطينيين من الانتهاكات الإسرائيلية عبر العمل على من خلال آلية دولية تنطلق من مسؤولية الأمم المتحدة أو قوة دولية متعددة الجنسيات لحماية الفلسطينيين.

نتائج الدراسة:

إن تحليل حرب إسرائيل 2023 -2025 على الفلسطينيين كشفت الآتي:

1. كشفت الدراسة ضرورة ملحة لإجراء مزيد من الدراسات التي تتناول كل بعد من أبعاد الأمن الإنساني للفلسطينيين بشكل منفرد، لكشف فداحة الانتهاكات التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي، وما زال بنيه وقصد بهدف الحاق الأذى البليغ في حياة الفلسطينيين، وبمخالفه للاتفاقيات والأعراف والاعلانات والمواثيق الدولية.
2. كشفت حال الأمن الإنساني للفلسطينيين الذي يعبر عن مشهدا مأساوي قوامه الانتهاكات المستمرة والواسعة التي طالت آثارها المدمرة كل ابعاد الأمن الإنساني للفلسطينيين.
3. كشفت الدراسة قدرة هائلة لدى للفلسطينيين في تحمل مستوى انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي.
4. كشفت الدراسة الحرب مواقف الدول التي تباينت بين الدعم غير المشروط للحرب والتواطؤ وتوجيه الانتقادات الخجولة التي لا ترقى إلى التأثير على سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته.
5. كشفت الدراسة أن المفهوم التقليدي للأمن لم يعد كافيًا لفهم واقع الفلسطينيين المعاش في الأراضي المحتلة منذ عام 1967، فالاحتلال الاسرائيلي يُعد مهدداً فعلياً للأمن الإنساني للفلسطينيين، ويحد من تطور حياتهم.

توصيات الدراسة:

تقدم مجموعة من التوصيات وذلك على النحو الآتي:

أولاً: على الصعيد الدولي:

1.الضغط على الأمم المتحدة ومجلس الأمن وتحريكهم لاتخاذ قرارات أو إجراءات ملزمة للاحتلال الاسرائيلي، وأن تدعم المجموعة العربية اتخاذ قرار بإرسال لجنة لتقصي حقائق للوقوف على حقيقية ما يجري في الأراضي المحتلة من تدمير القطاعات الحيوية.

2. تقديم الدعم وتحديداً من الدول العربية للتحقيقات التي تجيرها المحكمة الجنائية الدولية والعمل على تسريع البت فيها، وجمع أكبر عدد من الأدلة وتوثيقها حول الجرائم التي تتهم إسرائيل بارتكابها بحق المدنيين سيما منها جريمة الإبادة الجماعية.

3.أن تساعد الدول العربية والفلسطينيين في إيجاد عقوبات دولية على الاحتلال الإسرائيلي بسبب عدم الالتفاف إلى المعاهدات الدولية التي تجرم وتحرم الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

4. كسب مزيد من الاعتراف الكامل في فلسطين دولة ذات سيادة، ما يعلي من مركزها القانوني وحقها في وضع حد لانتهاكات الاحتلال الاسرائيلي بحق الفلسطينيين من خلال الانضمام للمزيد من المعاهدات الدولية ذات الصلة.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.844

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

ثانياً: على الصعيد الإقليمي العربي والاسلامي:

1. بهدف تصعيد الضغط الدبلوماسي والقانوني ينبغي أن تضطلع جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بدور مؤثر على المؤسسات الدولية لتوفير الدعم السياسي والإعلامي المتواصل لفلسطين.
2. بهدف دعم الأمن الإنساني للفلسطينيين، ينبغي تعميق الجهود الإغاثية وكسر الحصار الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على غزة منذ 18 شهراً.

ثالثاً: على المستوى الفلسطيني الداخلي:

3. وضع حد للانقسام السياسي بهدف تعزيز الأمن الإنساني للفلسطينيين.
4. أن يعاد بناء الاستراتيجيات الوطنية في قطاعات الصحة، التعليم، الاقتصاد، البيئة، الحماية الاجتماعية، بهدف تعزيز الأمن الإنساني للفلسطينيين.
5. تكثيف دور الإعلام في توثيق انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي المستمرة بحق الفلسطينيين والمطالبة بالعدالة الانتقالية وتحديداً فيما يتعلق بحقوق الانسان الفلسطيني دائمة الانتهاك.

رابعاً: على مستوى المجتمع المدني الدولي:

1. التشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية والعربية والإسلامية في دعم قوى المقاطعة بهدف تقيد الاستثمارات وسحبها للضغط على الاحتلال الاسرائيلي.
2. التشبيك مع القوى المتضامنة مع الشعب الفلسطيني في الجامعات والنقابات ومؤسسات حقوق الانسان.
3. دعوة الدول الغربية لمراجعة مواقفها الداعمة للاحتلال الاسرائيلي من منظور القيم الإنسانية الواحدة التي تخطاها بسياساته وإجراءاته بحق الفلسطينيين.

خاتمة: الأمن الإنساني في فلسطين ليس مسؤولية الفلسطينيين وحدهم، وأن قضيتهم ونكبتهم التاريخية كانت نتاج قرارات اتخذتها قوى استعمارية في بداية القرن الماضي حلاً لمشكلة ليسوا لهم فيها نصيب– المسالة اليهودية – وإنما كانت الرغبة الدولية في أن تحل عبر قيام دولة يهودية وفق القرار 181 الذي نص على قيام دوليتين عربية ويهودية الصادر في 1947/11/27، فقامت الدولة اليهودية عام 1948، وما زالت الدولة العربية الفلسطينية قيد الانتظار، وبفعل الاحتلال الإسرائيلي القائم لغاية عام 2025 ما زال الشعب الفلسطيني يأن تحت وطأة الاحتلال، وبالتالي الأمن الإنساني للفلسطينيين ليس مطلباً فلسطينياً تؤكده الاتفاقيات والاعلانات والأعراف والمواثيق الدولية بل هو امتحان حقيقي لمصداقية النظام الدولي، فإما أن يعامل الفلسطينيين أسوة ببقية شعوب العالم في التحصل على حقوقة المشروعة في تقرير المصير والعيش في دولة قابلة للحياة وأن يطبق القانون الدولي على الجميع بلا تميز، أو أن يواجه هذا العالم خطر الانهيار الأخلاقي الذي يطال آثاره المدمرة الكون بأجمعه.

المراجع

1. أزروال، يوسف. (2016). الأمن الإنساني: دراسة نظرية (الجذور، المفهوم، الأبعاد، والمخاطر)، مجلة الحوار الثقافي، 5(2)، 195-204.
2. آمال، بيدي. (2022). التهديدات الدولية واشكالية تحقيق الأمن الإنساني، مجلة الفكر القانوني والسياسي، 6(2)، 1043 -1030.
3. الأمير، حسين. (2019). الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية وحقوق الانسان، مجلة أهل البيت عليهم السلام، 15(24)، 356-556 .
4. أمين، رضا عبدالواجد. (2019). شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقتها بالحفاظ على أمن المجتمع: دراسة ميدانية على النخبة الإعلامية بمملكة البحرين، المجلة العربية للدراسات الأمنية، 35(2)، 175-189.
5. القانون الأساسي المعدل للعام 2005، المادة 1، الرقم 54، مجلة الوقائع الفلسطينية الجريدة الرسمية، (رام الله: 2025).
6. بن بقلوش، نوال. (2021). الأمن البيئي والأمن الإنساني تكامل أم تقاطع، مجلة آفاق علمية الصادرة عن جامعة تمنغراست، 13(1)، 544-560.
7. بقولي، كريم. (2023). الأمن الإنساني – مقاربة معرفية، مجلة طبنه للدراسات العلمية والأكاديمية، الجزائر، 6(1) ، 1780-1797.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.844

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

8. رجب، ريهام. (2023). تطور مفهوم الأمن القومي وانعكاساته على دور مجلس الأمن الدولي، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 8(15)، 351-382.
9. فؤاد، (2020). الأمن الإنساني المفهوم والعلاقات والابعاد، المجلة الجنائية القومية، 63 (2) ، ص - ص 1-35، (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
10. نصار، أيوب، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية من الأمن القومي إلى الأمن الجماعي إلى الأمن الإنساني، مجلة المعرفة للدراسات والأبحاث، (3)، 144-164.
11. سالم، نسرين، وبن مساهل، آلاء الرحمن. (2020). انعكاسات المهددات الراهنة للأمن الإنساني على الدول المغاربية: دراسة في تداعيات التهديد الوائي ورونا، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، 3(3)، 123-134.
12. صالح، وصال عبد الله. (2021). الأمن الإنساني في السياق العربي والدولي، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، 1 (2) ، 537-553. https://doi.org/10.56989/benkj.v1i2.651
13. النجار، (2021)، الأمن الإنساني للأكاديميين في الأردن: دراسة ميدانية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمان، 48 (4)، 550-558.
14. يوسف، يازجي(2012). مفهوم الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي الإنساني، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 28 (2)، 523-550.
15. حموم، (2004)، الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر، ص 70، (الجزائر2004).
16. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (محرراً د. محسن صالح، ص - ص 395-396، (بيروت:2021).
17. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (محرراً د. محسن صالح، ص 277: (بيروت:2022)
18. تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية – التقرير الاحصائي السنوي 2022، 21-31، (فلسطين: 2022).
19. تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول" ICISS" عن مسئولية الحماية، كانون الأول، 15، 2001.
20. تقرير لجنة الأمن الإنساني، الأمن الإنساني الآن، ص 4، (2003).
21. لجنة العمل المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أصول مشكلة فلسطين وتطورها، الجزء الخامس 1889–2000، ص 29، (نيويورك: 2014).
22. تقرير الأمم المتحدة: آثار الحرب أعاقت التنمية في غزة بما يصل إلى 69 عاماً، تاريخ التصفح 2025/5/19
23. https://www.undp.org/press-releases/new-un-report-impacts-war-have-set-back-development-gaza-much-69-years،
24. تقرير هيومن رايتس وتش، إسرائيل وفلسطين احداث 2024، تاريخ التصفح 2025/5/19
25. https://www.hrw.org/ar/world-report/2025/country-chapters/israel-and-palestine-،
26. تحقيق لمنظمة العفو الدولية يخلص إلى أن إسرائيل ترتكب جريمة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة ، تاريخ التصفح 2025/5/20
27. https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/12/amnesty-international-concludes-israel-is-committing-genocide-against-palestinians-in-gaza
28. تقرير أممي: زيادة عدد الفقراء في فلسطين ليصل إلى 1,74 مليون شخص وتراجع التنمية البشرية بأكثر من 20 عاماً، تاريخ التصفح 2025 /5/20

https://news.un.org/ar/story/2024/05/1130561

 DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.844

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

29. تقرير الأونروا رقم 170 حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية، تاريخ التصفح 2025/5/17

https://www.unrwa.org/ar/resources/reports

30. Amnesty International. (September 5, 2024). Israeli Military Must Be Investigated for War Crime of Wanton Destruction in Gaza. Retrieved May, 29, 2025 .https://www.amnestyusa.org/press-releases/israeli-military-must-be-investigated-for-war-crime-of-wanton-destruction-in-gaza/

31. Duffield, M., & Waddell, N. (2006). Securing humans in a dangerous world. International Politics, 43, 1-23.

32. Gilder, A. (2021). Human security and the stabilization mandate of MINUSCA. International Peacekeeping, 28(2), 200-231.

33. Human Rights Wach. (18 December 2023) Israel: Starvation Used as Weapon of War in Gaza (Evidence Indicates Civilians Deliberately Denied Access to Food, Water) Retrieved in (20/5/2025) from https://www.hrw.org/news/2023/12/18/israel-starvation-used-weapon-war-gaza

34. Independent International Commission of Inquiry on the Occupied Palestinian Territory. (14 June 2024). Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and Israel, A/HRC/56/26, Retrieved in (28/5/2025) from https://docs.un.org/en/A/HRC/56/26

35. International Committee of the Red Cross. (1949). Convention (IV) relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War. Geneva, 12 August 1949. Retrieved May, 29, 2025. https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/gciv-1949

36. Office of the High Commissioner for Human Rights. (08 February 2024). Widespread destruction by Israeli Defence Forces of civilian infrastructure in Gaza. Retrieved May, 27, 2025. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/02/widespread-destruction-israeli-defence-forces-civilian-infrastructure-gaza

37. Refugees International. (7 March, 2024). Siege and Starvation: How Israel Obstructs Aid to Gaza. Retrieved in (22/5/2025) from https://www.refugeesinternational.org/reports-briefs/siege-and-starvation-how-israel-obstructs-aid-to-gaza/

Retrieved in (28/5/2025) from https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-situation-report-172-situation-gaza-strip-and-west-bank-including-east-jerusalem

38. UN Human Rights Office. (February 13, 2024.). UN says destruction in Gaza amounts to 'grave breach' of Fourth Geneva Convention, war crime. Retrieved May, 27, 2025. https://www.aa.com.tr/en/middle-east/un-says-destruction-in-gaza-amounts-to-grave-breach-of-fourth-geneva-convention-war-crime/3131795

39. UNDP (1994). Human development report 1994: New dimensions of human security. New York. Retrieved May, 27, 2025. https://hdr.undp.org/system/files/documents/hdr1994encompletenostats.pdf

 DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.844

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

40. United Nations Development Programme. (May 2005) The Human Security Framework and National Human Development Reports. Retrieved May, 26, 2025, https://hdr.undp.org/system/files/documents/human-security.human security
41. United Nations High Commissioner for Refugees. (2024). (UNHSCR) Global Trends Forced Displacement in 2023, Retrieved in (23/5/2025) from https://www.unhcr.org/sites/default/files/2024-06/global-trends-report-2023.pdf
42. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian (OCHA). (22 May 2025). UNRWA Situation Report #172 on the Humanitarian Crisis in the Gaza Strip and the West Bank, including East Jerusalem,
43. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تاريخ التصفح 2025/5/20 (https://www.ohchr.org/ar/instrumentsmechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights)
44. الإعلان العالمي لحقوق الانسان، تاريخ التصفح 2025/5/12 https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights
45. علا عوض، أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2024، وعشية رأس السنة الجديدة 2025، رام الله: موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تاريخ التصفح 2025/5/12. https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx
46. -علا عوض، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تاريخ التصفح 2025/5/12. www.pcbs.gov.ps/postar.aspx
47. تسجيل صوتي محمد ضيف قائد أركان حماس، تاريخ التصفح 2025/5/10. https://www.youtube.com/watch?v=5uKXuv6Wf54
48. جيش الاحتلال يلعن بدء حرب 2023-2025، تاريخ التصفح 2025/5/12. https://arabic.news.cn/20231007/e8da9b16d4804a42891036a33fcab74e/c.html
49. لمحة عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المفوضية السامية لحقوق تاريخ التصفح 2025/5/14 https://www.ohchr.org/ar/sdgs/about-2030-agenda-sustainable-development
50. -كم مرة استخدمت أمريكا حق النقض الفيتو لصالح إسرائيل، تاريخ التصفح 2025/5/15. https://qudsn.co/post/207699/%D9%83%D9%85
محكمة العدل الدولية تنظر في قضية إبادة جماعية بحق إسرائيل، تاريخ التصفح 2025/5/12 https://www.hrw.org/ar/news/2024/01/10/world-court-hear-genocide-case-against-israelj
51. التدمير الممنهج للمدارس تاريخ التصفح 2025/5/16. https://www.unrwa.org/ar/newsroom/photos
52. مجلس الامن يبحث الهجمات الإسرائيلية على القطاع الصحي في غزة، https://news.un.org/ar/story/2025/01/1137941، تاريخ التصفح 2025/5/16.
53. الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه يصدران بياناً صحفياً مشتركاً بمناسبة يوم المياه العالمي، تاريخ التصفح، 2025/5/17 https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5747
54. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مليون ومئة ألف فرد في محافظة رفح ، تاريخ التصفح 2025/5/17.
-https://www.undp.org/press-releases/new-un-report-impacts-war-have-set-back-development-gaza-much-69-years